الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة زامورا (نائبة الرئيس) ..... (كوستاريكا)

ثم: السيد وندسور (نائب الرئيس) ..... (استراليا)

ثم: السيدة زامورا (نائبة الرئيس) ..... (كوستاريكا)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

مسألة الصحراء الغربية (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وارسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57299X (A

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تشيبازيوا (زيمبابوي)، تولت رئاسة الجلسة السيدة زاموراً (كوستاريكا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/65/23 (الفصل الثامن)، و A/65/306 و A/C.4/65/7/Add.7، و 9 و 21، و 24، و 31، و 34، و 36، و 40، و 42، و 46، و 47، و 49، و 51، و 53-55، و 57، و 59-62، و 64، و 68، و 69، و 72، و 75، و 76، و 78، و 79، و 82-85، و 87، و 89-91، و 95، و 96)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١ - **الرئيسة**، قالت إنه تمشيا مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢ - **السيد كاسترو مورينو** (هيئة التنسيق الحكومية لرابطات التضامن مع الصحراء)، قال إن اللاجئين الصحراويين يعيشون في أوضاع صعبة جدا في مخيمات في ركن غير صالح للسكنى في الصحراء الجزائرية ويعتمدون على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى لبقائهم على قيد الحياة. وقد حاصر النظام المغربي السكان الصحراويين غرب الساتر الترابي، وحُرموا من حرية الحركة، أو التعبير عن الرأي أو تكوين الجمعيات؛ ويمثل التمييز، والاحتجاز التعسفي والوحشية أحداثا يومية. وقد شجبت المنظمات غير الحكومية مرارا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب ضد السكان الصحراويين المدنيين، لمجرد دفاعهم عن حقهم في تقرير المصير.

٣ - واختتم قائلا إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تعرض عدد من الأسبان المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني للإعتداء بوحشية من جانب قوات الأمن المغربية أثناء قيامهم بدور الدروع البشرية للدفاع عن حقوق السكان الصحراويين. ولسوء الحظ، كانت أغلبية الدول الأعضاء غير مهتمة على ما يبدو بالدفاع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان أو بمنع المغرب من استغلال الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة. ويحظر المغرب أيضا البعثات الزائرة من المراقبين، والممثلين السياسيين، والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، لأنه سيكون بإمكانهم مشاهدة معاناة السكان الخاضعين للاحتلال. والأمر الذي لا يصدق هو أن فرنسا - مهد الثورة وحقوق الإنسان - تؤيد المغرب بدون قيد أو شرط، إلى حد استخدام حقها في الاعتراض في مجلس الأمن لمنع تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واندرج أعضاء المجلس الآخرون في مكان ما بين اللا مبالاة والتواطؤ. ويجب أن تحث اللجنة مجلس الأمن على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية، للشعب الصحراوي.

٤ - **السيدة سعيدة** (العصبة المغربية لحماية الطفولة)، قالت إن سكان مخيمات تندوف يعيشون في أوضاع لا يمكن وصفها إلا بأنها جهنمية حيث يتعرضون للمعاملة التعسفية، والتعذيب والعنف من جانب جبهة البوليساريو والحصار الذي تفرضه عليهم دوائر الأمن الجزائرية لتحقيق طموح الجزائر في تأمين الوصول إلى المحيط الأطلنطي. ولا يتعين على السكان التعامل مع درجات الحرارة الشديدة والمعاملة القاسية، بل أيضا مع الحالة التي تعرضت فيها أراضيهم للسرقة منهم على يد مجموعة تزعم أنها تتصرف دفاعا عن مصالحهم.

٥ - واختتمت قائلة إن قادة جبهة البوليساريو قد وضعوا شعبا بأكمله في الاحتجاز، وانخرطوا في تخويف واستغلال فئات ضعيفة بوجه خاص مثل النساء والأطفال. وفي الواقع، كثيرا ما ترغم النساء في المخيمات على قبول ممارسة تعدد الزوجات وإنجاب الأطفال عند الطلب، في حين جُرد الأطفال من براءتهم وفُصل بعضهم عن أسرهم وأرسلوا إلى الخارج في سن صغيرة لأغراض التدريب العسكري والتلقين. وفضلا عن ذلك، تستغل جبهة البوليساريو ضعف الأطفال، وتستخدمهم لطلب المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي وتضع مخططات يُساء فيها عن عمد استخدام كرم الجهات الخارجية الراغبة في تقديم المساعدة. ودعت المجتمع الدولي إلى ممارسة اليقظة فيما يتعلق بالجمعيات المحلية التي تزعم أنها تساعد هؤلاء الأطفال ولكنها تخدم في الواقع أهداف جبهة البوليساريو.

٦ - **السيدة ميسا فلوريس** (رابطة جزر الكناري للصداقة مع الشعب الصحراوي)، قالت إنها كانت واحدة من الـ ١٤ إسبانيا الذين اشتركوا في مظاهرة في عاصمة الصحراء الغربية في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠. وبوصفها مقيمة في جزر الكناري، فقد أزعجها جهل شعبها بالحالة الرهيبة على بعد ١٠٠ كيلومتر فقط في الصحراء الغربية. فاللاجئون يعيشون بدون أي أمل في أن تضع المنظمات الدولية حدا لتلك الحالة الاستعمارية المشينة وغير القانونية. ولا تقوم وسائط الإعلام بالإبلاغ عن القضية ويبدو أن الحكومة الإسبانية تعتبر محنة الصحراويين أقل أهمية من العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع المغرب. وصوتت فرنسا مرارا في مجلس الأمن ضد إجراء استفتاء، وأيد أعضاء آخرون حق اعتراضها على رصد حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ولم تمتثل الأمم المتحدة لقراراتها هي، ولم تجر استفتاء، ولا ترصد مصادرة الموارد الصحراوية، ولا تقدم أي حماية للصحراويين الذين يضطهدهم النظام المغربي.

٧ - واختتمت قائلة إنه لا يمكن أن يتجاهل العالم الإبادة الجماعية الجارية في الصحراء الغربية. وينبغي ألا تكون حكومة المغرب قادرة على انتهاك قرارات الأمم المتحدة بصورة متكررة بدون عواقب ومن المحزن التفكير في أن بلدها، إسبانيا، باعت أسلحة للمغرب استخدمت آنذاك للقتل. وحثت اللجنة على التحقيق في الحالة بنفسها، والذهاب إلى الصحراء ومخيمات اللاجئين وبيان نتائجه في قرار.

٨ - **السيد توريس - سبليسي** (رابطة محامي مدينة نيويورك)، قال إن منظمته رصدت حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية لبعض الوقت. والتقارير الكثيرة التي أصدرتها منظمات حقوق الإنسان التي تحظى بالاحترام، ووزارة خارجية الولايات المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تثير شواغل خطيرة بشأن القيود المفروضة على حرية التعبير، والتجمع وتكوين الجمعيات. والادعاء بأن السلطات المغربية تضطهد بصورة غير عادلة نشطاء حقوق الإنسان في الصحراء الغربية مثير للإنزعاج بوجه خاص. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعربت الرابطة عن قلقها الخاص إزاء معاملة السيدة حيدر، رئيسة مجموعة مناصري حقوق الإنسان للصحراويين، التي اعتقلتها السلطات المغربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ومنعتها من العودة إلى الصحراء الغربية، ولم تتمكن إلا من العودة إلى بلدها عقب إضرابها عن الطعام وتدخل المجتمع الدولي. وقد حثت الرابطة مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، لتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل مطلبا لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

٩ - **السيدة مروه** (الشبكة الدولية للناشطين المدنيين لدعم الحكم الذاتي للصحراء الغربية)، قالت إن خطة المغرب المقترحة للحكم الذاتي تمثل خطوة نحو إنهاء النزاع المتعلق بمنطقة الصحراء، ووضع حد للأوضاع المعيشية التعيسة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات جبهة البوليساريو في تندوف. ويمثل اقتراح الحكم الذاتي الحل المعقول والواقعي الوحيد الذي سيسمح بالمحافظة على سيادة المغرب، ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه ويضمن حقوق الصحراويين في إدارة شؤونهم الخاصة. وهو يتفق مع معايير القانون الدولي، ويحترم الخصوصيات الإقليمية ويحقق آمال السكان المحليين. وينبغي أن تشجع اللجنة الحوار بين الجزائر والمغرب من أجل تسوية هذه القضية، على أساس هذا الاقتراح.

١٠ - واختتمت قائلة إنه في الآونة الأخيرة، ألقي القبض على أحد قادة جبهة البوليساريو وتعرض للتعذيب لمجرد التعبير عن تأييده للحكم الذاتي كحل واقعي. وتريد قيادة جبهة البوليساريو إسكات جميع الأصوات الداعية إلى حل سلمي لكي تتمكن من مواصلة الاستفادة من النزاع باختلاس المعونة الدولية. والزيادة السريعة في النشاط الإرهابي والإجرامي الذي يقوم به أعضاء جبهة البوليساريو، بما في ذلك الإتجار غير المشروع في مخيمات تندوف، وتحركات الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الحدود بين موريتانيا، والجزائر ومالي، مثيرة للإنزعاج. والإدانة التي جرت مؤخرا لعمر صحراوي، وهو عضو في جبهة البوليساريو، فيما يتعلق باختطاف اثنين من السياح الأسبان في موريتانيا، مثال واضح لتلك الحالة.

١١ - **السيد بوخاري** (جبهة البوليساريو)، قال إنه في ضوء استمرار المغرب في الاحتلال غير القانوني والقمع الوحشي في الصحراء الغربية، تستحق المنطقة السلام والاستقرار لكي تتمكن من مواجهة تحدياتها الاقتصادية والأمنية. وقد اعترفت الأمم المتحدة بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وبعد مرور ١٦ عاما من الحرب، توصلت جبهة البوليساريو والمغرب إلى اتفاق لحل النزاع بإجراء استفتاء يؤدي إما إلى الاستقلال أو الإندماج، تنظمه وترصده الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وأقر مجلس الأمن هذا الحل في الأعوام ١٩٩١، و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، ولكن المغرب لم يف بالتزاماته وقوض جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حتى الآن.

١٢ - واختتم قائلا إن المغرب يريد ضم الصحراء الغربية تحت ما يطلق عليه اقتراحه للحكم الذاتي. وعلى العكس من تأكيدات المغرب، لم يؤيد مجلس الأمن والجمعية العامة قط هذا الاقتراح، ولكنهما نظرا بصورة إيجابية إلى اقتراح جبهة البوليساريو، الذي قام على أساس إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بما في ذلك الخياران اللذان قبلهما المغرب بالفعل، وهما الحكم الذاتي والاستقلال. وإذا خلصت نتيجة الاستفتاء إلى الاستقلال، فإن جبهة البوليساريو على استعداد لأن تناقش مع المغرب الأساس لإقامة علاقة ثنائية في المستقبل. ويتمثل موقف المغرب الحالي في وضع الأمم المتحدة في موقف صعب وغير معقول. وعلى مجلس الأمن، بوجه خاص، التزامات واضحة، ليس فقط فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، بل أيضا الحاجة الملحة للغاية لإنشاء آلية لحماية ورصد حقوق الإنسان في الإقليم.

١٣ - **السيد لوبيس أورتيس** (الاتحاد المركزي لمؤسسات التضامن مع الشعب الصحراوي)، شجب القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات المغربية ضد سكان الصحراء الغربية والانتهاك المنهجي لأبسط حقوق الإنسان المتعلقة بهم. وفي الأشهر الأخيرة، تحول هذا القمع حتى تجاه المواطنين الأوروبيين؛ وكان رئيس منظمته من بين الذين تعرضوا للاعتداء في العيون، إلى جانب عدد من الناشطين الصحراويين. ويمكن أن تفعل الأمم المتحدة الكثير لمنع تلك

الحوادث. ويجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد والدفاع عن حقوق الإنسان للسكان الصحراويين في الصحراء الغربية.

١٤ - واختتم قائلا إن رفض المغرب احترام اتفاقات الأمم المتحدة، والقانون الدولي أو إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير لا يمكن التسامح معه. وافتقار مجلس الأمن إلى العزيمة في مواجهة استمرار عدم امتثال المغرب مثير للإنزعاج بحق. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، طلب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية المساعدة من مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، مشيرا إلى أن المغرب لا يبذل جهدا لمواصلة المفاوضات. وسيحتاج للدعم الكامل من الأمم المتحدة في الجهود التي يبذلها لتوجيه دفة الحوار إلى خاتمة ناجحة. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من اقناع السلطات المغربية بالامتثال إلى خطة السلام، ستكون النتيجة فقدان الموثوقية داخل المجتمع الدولي وخطر العودة إلى النزاع المسلح؛ وسلم وأمن شمال غرب أفريقيا بأكمله معرضان للخطر. ويتمثل الحل الثابت والدائم الوحيد في تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير بإجراء استفتاء بضمانات ديموقراطية كاملة وبحضور مراقبين.

١٥ - **السيد غيل غاري**، تكلم بصفته الشخصية كصحفي، وكنائب رئيس معهد مانويل دي لارديزابال لعلم الجريمة، فقال إن أي اتفاق بشأن الصحراء الغربية يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقيقة الواقعة الحالية، ولا سيما قضية الأمن الدولي. وقد اعتادت جبهة البوليساريو التهديد بالعودة إلى السلاح كل مرة يصدر فيها بيان لا يتفق مع مصالحها، بل ذهبت أبعد من ذلك بتوجيه تهديدات ضد أعضاء مجلس الأمن. وهذا الموقف يعرض المنطقة لخطر كبير، بالنظر إلى أن من المعروف جيدا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعمل في الساحل؛ ووجدت هيئات مثل المركز الاستراتيجي الأوروبي للاستخبارات والأمن أن هناك روابط قوية بين ذلك التنظيم وعناصر معينة في جبهة البوليساريو. وجبهة البوليساريو ليست الممثل الوحيد للصحراويين، ولكن المنشقين يخضعون للرقابة والاحتجاز، كما هي الحال فيما يتعلق بمصطفى سلمى ولد سيدي مولود، الذي ألقي القبض عليه تعسفيا بعد إعرابه عن التأييد لاقتراح المغرب بالحكم الذاتي. وإذا أدت تهديدات جبهة البوليساريو إلى خلق دولة بصورة مصطنعة، ستفشل هذه الدولة، مما سيؤدي إلى حدوث زيادة سريعة في الإرهاب والعنف في المغرب العربي وفي أوروبا.

١٦ - واختتم قائلا إن اقتراح المغرب للحكم الذاتي يمثل استجابة كاملة لرغبات الصحراويين للحكم الذاتي وإدارة مصالح المنطقة. ويحرز المغرب تقدما فيما يتعلق بتحقيق الديموقراطية، والمساواة والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ ومن شأن اقتراح الحكم الذاتي أن يجعل ذلك التقدم ممكنا للصحراء الغربية أيضا.

١٧ - **السيد اسماعيلي سيدي مولود**، تكلم بصفته الشخصية، فقال إنه في عام ١٩٧٩، في هجوم صاروخي شنته جبهة البوليساريو ضد مخيم للمدنيين كان يعيش فيه، قتل خمسة من أطفاله وأُصيب اثنان بجروح. وبعد ذلك اختُطف عدد من أفراد عائلته، بمن فيهم زوجته، وأُخذوا إلى الأراضي الجزائرية. وفي الآونة الأخيرة، أصبح ابنه مصطفي في عداد المفقودين بعد أن اعتقلته ميليشيا جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف. وناشد اللجنة لمساندته لكفالة إطلاق سراح ابنه ودعا الأمين العام إلى وضع حد للحالة المأساوية التي يجد فيها هو وكثير آخرون أنفسهم. وحث الأمم المتحدة على اعتقال المسؤولين عن أعمال القتل والاختطاف التي نُفذت خلال أحداث عام ١٩٧٩، وتقديمهم للمحاكمة، وطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم إليه دعمها ضد الذين ألحقوا الضرر بالكثيرين جدا من أفراد عائلته.

١٨ - **السيد ينسن**، تكلم بصفته الشخصية كممثل خاص سابق للأمين العام للصحراء الغربية، فقال إن التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية من شأنه تمكين الشعب في المنطقة من العيش حياة عادية مع فرص لمستقبل أفضل، وسيحرر الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما سيعود بالفائدة على كل شمال غرب أفريقيا وبلدان أخرى أبعد من ذلك. ولم يثبت في نهاية الأمر أن خطة التسوية وخطط السلام البديلة مقبولة من الطرفين. وستؤدي الواقعية والحل الوسط وحدهما إلى تحقيق النجاح: سيكون المغرب ملتزما بتقديم تنازلات لها أهميتها وستتخلى جبهة البوليساريو عن بعض الطموحات. وكانت المحادثات المباشرة التي اشترك فيها في عام ١٩٩٦ قد انطلقت على أساس مقبول من الجانبين، استبعد كل من الاستقلال التام والإندماج الصريح للإقليم في المغرب. وقد اعترف مجلس الأمن باقتراح المغرب المتعلق بالحكم الذاتي بوصفه جادا وموثوقا، ويمكن أن يوفر أساسا للمفاوضات المباشرة. وكان احتمال نجاح تلك المفاوضات هو الأفضل إذا جرت بدون شروط مسبقة.

١٩ - واختتم قائلا إنه في الصحراء الغربية، يواصل الجيشان مواجهة بعضهما البعض عبر الصحراء ويواصل عدد غير محدد من اللاجئين العيش في مخيمات تعتمد على مساعدة المجتمع الدولي. ولم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إعطاء تقدير كامل عن عدد اللاجئين، برغم حث الأمين العام، والتزاماتها بموجب الاتفاقية ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، يتزايد النشاط الإرهابي في المنطقة. وتلقي أعمال القتل والاختطاف في موريتانيا الضوء على ضعف المنطقة أمام تسلل العناصر غير المرغوب فيها، وهو ما يحول اتجاه الموارد الشحيحة بعيدا عن مشاريع التنمية. ويُزيد كذلك من خطر التطرف والقلاقل المدنية. ومن المحتمل أن يشتد هذا الخطر إلى أن تحل مسألة الصحراء الغربية. وفي الواقع، كلما طال استمرار النزاع، ستصبح المواقف أكثر تشبثا، مما يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث اضطراب إقليمي. وفي ضوء ذلك، يمثل التفاوض لإنهاء النزاع وإحلال السلام في المنطقة الخيار الأفضل.

٢٠ - **السيدة كوباس أرماس** (المجلس العام للمحامين في إسبانيا)، قالت إن المغرب، السلطة القائمة بالاحتلال، يواصل انتهاك القانون الدولي والقواعد الآمرة في الصحراء الغربية. وتشمل إنتهاكاته إدخال المستوطنين المغاربة وتشريد وترحيل الصحراويين؛ وقمع الصحراويين المنشقين، وتعذيبهم، وإساءة معاملتهم واحتجازهم تعسفيا؛ والحرمان من الوصول إلى سوق العمل والمهن ومن الرعاية الطبية للصحراويين المنشقين وأسرهم؛ ومضايقة الصحراويين والقضاء عليهم، وعلى المدافعين عنهم وعلى ثقافتهم بصورة منهجية.

٢١ - واختتمت قائلة إن المغرب لا يتمتع بولاية قضائية لإجراء محاكمات لنشطاء حقوق الإنسان الصحراويين لأنه لا يتمتع بسيادة معترف بها على الإقليم أو شعبه، الذي يتمتع بالحماية، فضلا عن ذلك، بموجب اتفاقيات جنيف. ولذلك فإن تلك المحاكمات باطلة ولاغية لأسباب موضوعية، وإجرائية ومادية. والمغرب، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، لا يوفر حماية قضائية فعلية للصحراويين. والمحاكمة سياسية بحتة وتفتقر إلى الموضوعية والنزاهة. وينتهك المغرب حق الدفاع وقرينة البراءة، وقد استخدم التعذيب للحصول على اعترافات ومنع تقديم الخدمات الطبية وخدمات الطب الشرعي للمحتجزين والسجناء. ولم تتدخل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في المحاكمات وظلت صامتة بشأن العنف الذي تمارسه الشرطة المغربية ضد الصحراويين. وما برح المغرب ينتهك القانون الدولي ويعمل على القضاء على الشعب الصحراوي منذ عام

١٩٧٥. وفي عملية إنهاء الاستعمار، لا يوجد بديل لمبدأ تقرير المصير.

٢٢ - **السيد مانوكو**، قال إنه منذ عام ١٩٧٥، استثمرت الحكومة المغربية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لمنطقة الصحراء. ومن خلال مبادرتها المتعلقة بالحكم الذاتي، أكدت التزامها بالتنمية البشرية في الصحراء. ونموذج المغرب لاستغلال الموارد الطبيعية للصحراء مصمم لافادة الشعب الصحراوي المغربي ولذلك، طبقا لفتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ (S/2002/161)، فإنه قانوني بموجب القانون الدولي. وقد عبأ المغرب احتياطيات هامة لتنفيذ سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في مقاطعاته الجنوبية ولتشجيع ظهور قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات. ونتيجة لذلك، يتمتع الصحراويون في تلك المقاطعات بمستوى تنمية بشرية أعلى بكثير ممن هم في مخيمات اللاجئين في تندوف، حيث أخفقت الجزائر في توفير فرص العمل، أو الرعاية الصحية أو النقل، مع أنها تمتلك الوسائل للقيام بذلك.

٢٣ - **مونسنيور عبود**، تكلم بصفته الشخصية، فقال إن الزيارات التي قام بها لموريتانيا والمغرب سمحت له بجمع أدلة على انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف منذ عام ١٩٧٥. وقد علم بوقوع حالات اختطاف، واغتصاب، وقتل واحتجاز تعسفي ارتكبت ضد أفراد وأسر وشاهد أدلة على التعذيب، مثل الحرق العمد لأجساد السجناء، والخلع القسري للأسنان وإلحاق حروق سجائر بأجسام الضحايا. وقد وردت تقارير عن ارتكاب عمليات تطهير إثني ضد مئات الموريتانيين وأعمال قتل لمجموعات كبيرة، بما في ذلك أسر بأكملها. وفي واقعة واحدة، قتل ٤٥ شخصا رميا بالرصاص في إعدام جماعي. وقد أُبلغ عن كثير من الحالات التي ارتكبت فيها أعمال عنف ضد النساء، بما في ذلك العنف الجنسي. ومنذ وقت ليس متأخرا عن ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أفادت التقارير بأن جبهة البوليساريو قد اختطفت مصطفى سلمى ولد سيدي مولود واتهمته بالخيانة العظمى لإعرابه عن تأييده للحكم الذاتي للمنطقة الصحراوية. ودعا اللجنة والدول الأعضاء إلى الاستماع إلى شهادة الشهود استعدادا لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب ما شرحه من الجرائم ضد الإنسانية.

٢٤ - **السيد رودريغس ماغدالينو** (مركز استوریاس لحقوق الإنسان للصحراء الغربية)، قال إنه من بين جميع الشعوب التي تعيش تحت الهيمنة الاستعمارية والأجنبية، فإن الشعب الصحراوي هو الوحيد الذي حُرم من حق تقرير المصير. ومع أن أسبانيا قد تركت بصورة غير قانونية الشعب الصحراوي للهيمنة المغربية، فإنها ما زالت السلطة الاستعمارية؛ ومع ذلك، لم تنهض بأي من مسؤولياتها. وقد حاول المغرب منع ممارسة حق تقرير المصير بوسائل عسكرية وسياسية وسعى إلى تحويل ضمه للإقليم إلى أمر واقع، برغم المعارضة الثابتة والسلمية للشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة وفي مخيم اللاجئين في تندوف. وللمحافظة على احتلاله غير القانوني، ما برح المغرب ينتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان بما في ذلك في السجون غير القانونية التي يشيع فيها التعذيب، ويستغل الموارد الطبيعية للشعب الصحراوي من أجل تمويل جيشه والأعمال الوحشية التي ترتكب في الصحراء الغربية. ويعمل المغرب وحلفاؤه على تأخير الاستفتاء في الصحراء الغربية ويعترض على تعداد الأمم المتحدة، مع أنهم واعين بالحالة الحرجة للشعب الصحراوي. ويجب منح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير، وفقا للتعبير الحر والحقيقي لإرادته.

٢٥ - **السيد لوبيز فيليكانيا**، تكلم بصفته الشخصية كأستاذ بجامعة لاس أمريكاس، في بوبيلا، المكسيك، فقال إن النزاع بشأن مقاطعات المغرب الصحراوية قد استمر طوال

عقود بسبب تعنت جبهة البوليساريو وإساءة تفسيرها لمبدأ تقرير مصير الشعوب، سعيا وراء فرض استفتاء لتقسيم ما كان موحدا تاريخيا، ولكن الاستعمار الأسباني فصله مؤقتا. ومبدأ تقرير المصير، مع أنه راسخ في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات عديدة، لا يعني أن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة أو الإستقلال هما النتيجتان الوحيدتان الممكنتان؛ فالارتباط الحر أو الإندماج في دولة أخرى معترف بهما أيضا. وفي المكسيك يمارس حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير في إطار الحكم الذاتي، مما يضمن الوحدة الوطنية.

٢٦ - واختتم قائلا إن المغرب ومقاطعاته الجنوبية يجاهدان للتغلب على تركة الاستعمار الأسباني في المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية؛ ومنذ استعادة استقلاله في عام ١٩٥٦، كافح المغرب من أجل الإنهاء الكامل لاستعمار أراضيه، ولكنه لم يلجأ قط لاستخدام القوة، من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ويتمثل الحل الذي اقترحه المغرب لمقاطعاته الجنوبية في إقامة حكومة نيابية داخل منطقة متمتعة بالحكم الذاتي واشتراك واسع في تنمية الموارد الطبيعية. وطبقا لهذه الخطة، سيدير السكان الصحراويون شؤونهم بصورة ديموقراطية؛ وسيجري تقاسم الإيرادات المالية وعائدات تنمية الموارد الطبيعية للمنطقة بصورة عامة. وقد رحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل. وفشلت الاجتماعات التي عقدت في دورنشتاين، بالنمسا وويستشيستر، بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعنت الجزائر وجبهة البوليساريو، مما أدى إلى تفويت الفرصة لوضع حد لمعاناة الشعب في مخيمات اللاجئين. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي في إيجاد حل عاجل للمشكلة.

٢٧ - **السيد ماتسوموتو** (استاذ، جامعة سابورو، اليابان)، قال إنه طبقا لقواعد القانون الدولي المتفق عليها عموما المنظمة لمسؤولية الدول، تكون الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي تحدث في إقليمها، وعن جميع الأشخاص الذين يعيشون في إقليمها أو تحت ولايتها القضائية. ولذلك فإن الجزائر مسؤولة تماما عما يحدث في مخيمات تندوف؛ ومسؤولة عن أي فعل غير شرعي دوليا ترتكبه جبهة البوليساريو إنتهاكا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تكون الجزائر مسؤولة أمام مجلس الأمن عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت مؤخرا ضد الصحراويين.

٢٨ - **السيد غونزاليس فيغا** (رئيس، لجنة التضامن والتعاون مع شعوب اتحاد بلديات جزر الكناري)، قال إن شعب جزر الكناري شاهد مباشر على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب ضد الشعب الصحراوي. وقد ازداد سوء قمع الشرطة والجيش للشعب في الأراضي التي يحتلها المغرب بصورة غير قانونية في الصحراء الغربية، ويعيش اللاجئون في المخيمات في أوضاع دون إنسانية. والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، متفرجان صامتان.

٢٩ - واختتم قائلا إن المراقبين الدوليين شاهدوا القمع بأنفسهم وتعرضوا لاعتداء الشرطة المغربية بصورة وحشية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، احتُجز بصورة غير قانونية ١٤ ناشطا من جزر الكناري لتظاهرهم سلميا في عاصمة الصحراء الغربية. كما أن أبناء جزر الكناري أظهروا بوضوح تأييدهم للقضية الصحراوية عقب الترحيل غير المبرر للسيدة أميناتو حيدر، التي كانت مضربة عن الطعام لمدة ٣٢ يوما في مطار جزيرة لانزاروت. وقد حان الوقت لإنهاء معاناة الشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة؛ ويجب أن يدعم المجتمع الدولي بحزم إنهاء استعمار الصحراء الغربية، ويجب تنظيم استفتاء على تقرير المصير لتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مستقبله هو.

٣٠ - **السيدة غالاغير** (موظفة نُصرة، مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان)، تلت بيانا من السيدة أميناتو حيدر، بالنيابة عن جماعة المدافعين عن حقوق الإنسان للصحراويين وكل الشعب الصحراوي الذي يعيش تحت السيطرة المغربية منذ عام ١٩٧٥ في أراضي الصحراء الغربية، موجهة الانتباه إلى إنتهاك المغرب المنهجي لحقوق الإنسان للصحراويين وداعية إلى احترام حق تقرير المصير وحرية التعبير. وقالت إن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور نشط لدعم شعب الصحراء الغربية. وفي أثناء ذلك، يجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل حماية حقوق الإنسان وينبغي إيفاد بعثة جديدة لتقصي الحقائق إلى الصحراء الغربية للتحقيق في إنتهاكات السلطات المغربية لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. وهذه الانتهاكات متواصلة وتزداد سوءا باستمرار. وأكثر من ٤٠ من سجناء الرأي الصحراويين يعانون الأمرَّين في أوضاع لا إنسانية في السجون في العيون وفي جميع أنحاء المغرب.

٣١ - واختتمت قائلة إن هدف جماعة المدافعين عن حقوق الإنسان للصحراويين يتمثل في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وتعليم الشباب الصحراوي مبادئ التعايش السلمي، والتسامح وعدم العنف. بيد أنه على الرغم من اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، لم تُسجل رسميا و لم يمنحها المغرب سلطة تنظيم أعضائها. وكانت هي نفسها ضحية للقمع المغربي مرات كثيرة. فقد احتُجزت وطردت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بسبب إدراجها أن الصحراء الغربية وطنها في وثائق سفرها وتعين عليها الاضراب عن الطعام للسماح لها بالعودة إلى وطنها وأسرتها. وكان نائب رئيس جماعة المدافعين عن حقوق الإنسان للصحراويين من بين مجموعة من سبعة مدافعين صحراويين جرى احتجازهم في الدار البيضاء عند عودتهم من زيارة لمخيمات اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٣٢ - السيد ويندسور (استراليا)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٣٣ - **السيد رحال**، تكلم بصفته الشخصية كمواطن في منطقة الصحراء، فقال إنه عقب الاستقلال، اختار المغرب طريق الديموقراطية، وعكف على مجموعة من الاصلاحات الهامة وسن تشريعا يمنح الحقوق والحريات المدنية بالكامل لكل فرد في المغرب، بمن فيهم من هم في منطقة الصحراء، التي كانت جزءا لا يتجزأ من المغرب. وبعد أن وجه الانتباه إلى إنشاء طائفة واسعة من مؤسسات حقوق الإنسان في المغرب، أعرب عن شجبه لما وصفه بأنه حملة تضليل يقوم بها الجانب الجزائري بغية تقويض وحدة أراضي المغرب وإشاعة الشكوك في أذهان المراقبين الدوليين بشأن الوضع الحقيقي لمنطقة الصحراء. واستنكر محاولات الجانب الجزائري لتشويه الحقائق التاريخية عن المنطقة وأعاد إلى الأذهان أن لكل حكومة الحق والواجب المقدس على حد سواء للدفاع عن وحدة أراضي الدولة.

٣٤ - **السيد فانوسي**، تكلم بصفته الشخصية كوزير سابق للعدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين، فقال إن الحقوق والضمانات الفردية والاجتماعية المقررة بموجب دستور المغرب تفي بوجه عام بمتطلبات وجود دولة ديموقراطية وتكفل سيادة القانون. ويتمتع سكان المغرب، بمن فيهم الصحراويون، بالحقوق المدنية، والسياسية والاجتماعية ويحترم المغرب صكوك حقوق الإنسان الدولية. وقد أنشأ المغرب مؤسسات لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال والمعوقين، وللتحكيم بين المواطنين والإدارة. والجهود الطويلة الأمد المبذولة في هذا الصدد تثبت رغبة المغرب في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز ثقافته لحقوق الإنسان وتدعيم العملية الديموقراطية لجميع سكانه، على أساس سُبل الانتصاف والإجراءات القانونية والمؤسسية الحديثة.

٣٥ - **السيد الغويل** (رئيس، مؤسسة متضامنون معا)، قال إنه برغم الجهود التي بذلتها واتصالاتها الإيجابية العديدة بجبهة البوليساريو في نيويورك، لم تتمكن مؤسسة متضامنون معا من زيارة مخيمات اللاجئين ودعوة صحفيين مستقلين للتحقيق في حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك ممارسات الاسترقاق التي أبلغ عنها صحفيون استراليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويجب احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين؛ ويجب تطبيق مبادئ الديموقراطية وسيادة القانون على جميع السكان الصحراويين. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يوفد الأمين العام بعثات منتظمة لمعاينة حقوق الإنسان ورصدها. ولا يمكن أن تقصر الأمم المتحدة جهودها على المساعدة الإنسانية ورصد وقف إطلاق النار الذي سيستمر حتى بدون تواجدها. ويجب أن تبدي جميع أطراف النزاع التزاما حقيقيا بالسلم ويجب أن يكونوا على استعداد لتقديم تنازلات وحلول وسط للتوصل إلى حل للحالة وإنهاء معاناة السكان. وينبغي النظر في جميع المقترحات الواقعية، بما في ذلك الخطة المغربية للحكم الذاتي. ومن شأن أي تسوية نهائية أن تكفل بقاء المنطقة ملاذا للاستقرار والأمن، في وجه المخاطر الإرهابية.

٣٦ - **السيد حسيني** (التلاقي لتنمية مالي)، قال إن مالي، والمغرب والجزائر تواريخ طويلة مشتركة من المبادلات والتعاون. وفيما يتعلق بالأجيال الجديدة من الأفارقة، يجب أن تقوم تنمية العلاقات فيما بين بلدان الجنوب على القيم الاجتماعية للانفتاح، والتسامح والتفاهم للتغلب على الخلافات السياسية التي تعترض طريق الفرص الجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية الواقعية. وهذا هو السبب في أن يشمل حل مسألة الصحراء جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما تلك الواقعة في الحزام الساحلي - الصحراوي، التي ابتليت بإنعدام الأمن والإرهاب. وعلى ضوء تاريخ حل النزاع في المنطقة، يرى أن هناك تسوية في المتناول. ويؤيد حزبه جميع المبادرات الجادة والموثوقة التي ستحقق حلا قائما على التفاوض، وعادلا ودائما. ومن شأن التوصل إلى حل للنزاع تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء المنطقة الساحلية - الصحراوية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٧ - **السيدة بوسولا**، تكلمت بصفتها نائبة في البرلمان المغربي، فقالت إن منطقة الصحراء كانت جزءا من المغرب طوال قرون، وهي حقيقة لا يمكن أن ينكرها أحد. والسبب الوحيد الذي جعل الجانب الجزائري يضخم قضية تقرير المصير فيما يتعلق بالمنطقة هو رغبته في تأمين السبل لنفسه للوصول إلى المحيط الأطلنطي. وبوصفها نائبة عن العيون وتتمتع بعضوية مجلس النواب في البرلمان المغربي، يمكنها أن تشهد على الجو الديموقراطي بصدق الذي يسود المناطق الصحراوية، حيث تؤدي المرأة دورا هاما في الحياة السياسية المغربية وقد بذلت السلطات المغربية جهودا كبيرة لتعزيز التنمية والرخاء. وفي هذا الصدد، أعربت عن تصميمها على مقاومة جميع الجهود المبذولة لتقويض التنمية الاقليمية والمضي في خطة انفصالية معارضة لوحدة الأراضي المغربية. وبعد أن أعادت تأكيد أن المناطق الصحراوية جزء من المغرب، قالت إن شعب المنطقة سيقاوم جميع المحاولات الرامية إلى فرض ثقافة العنف والانقسام وذلك برسالة السلام، والوحدة، والتضامن.

٣٨ - السيدة زامورا (كوستا ريكا)، استأنفت رئاسة الجلسة.

٣٩ - **السيدة هاموند** (مساعدة في شؤون حقوق الإنسان والحريات الدينية)، تكلمت بالنيابة عن السيد فرانكس، عضو كونغرس الولايات المتحدة، فقالت إن الصحراويين

الذين بقوا في الصحراء الغربية بعد الغزو المغربي في عام ١٩٧٥ عانوا من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الفردية والجماعية الخاصة بهم. وتواصل السلطات المغربية اخضاع نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عن تقرير المصير لعقوبات تشمل السجن بدون محاكمة عادلة، والضرب والتعذيب. كما أنها تحرم هؤلاء الأشخاص من حقهم في التجمع السلمي طبقا للمادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضم المغرب طرفا فيه. وفي مخيمات اللاجئين خارج تندوف، شكل اللاجئون الصحراويون، حكومة مستقرة وكفلوا كثيرا من الحريات، بما في ذلك حرية الدين والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وتمثل النساء أغلبية ساحقة من مسؤوليهم المنتخبين، ونسبة ٣٥ في المائة من المقاعد في البرلمان في المنفى تشغلها نساء عقدن العزم على أن تكون حياة بناتهن مختلفة عن حياتهن.

٤٠ - واختتمت قائلة إن إلحاحية محنة الصحراويين تتزايد مع ذلك بمرور الوقت. ويرسل كثير من اللاجئين الصحراويين أطفالهم الصغار إلى بلدان في شمال أفريقيا، وأوروبا وأمريكا اللاتينية للحصول على التعليم. وعند عودتهم بصورة دائمة إلى المخيمات بعد ذلك، يواجهون بطالة مرتفعة. ومن المفهوم تماما أن الشباب أصبح قلقا ومحبطا بالوضع الراهن. وأدى إخفاق الأمم المتحدة في إجراء استفتاء إلى تمزيق الأسر الصحراوية. وإذا استمرت محنة الصحراويين في التدهور، فإنه سيصبح مستحيلا عما قريب. ويرغب الشعب الصحراوي بصورة مستميتة في العودة إلى وطنه وإنشاء دولة ديموقراطية. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها الآن؛ ويجب أن تمضي قدما بإجراء الاستفتاء وأن تضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان.

٤١ - **السيد فولشو**، تكلم بصفته الشخصية كمنتج سينمائي استرالي، فقال إنه أثناء زيارة قام بها لمخيم اللاجئين في تندوف لإنتاج فيلم عن لم شمل الأسر برعاية الأمم المتحدة، اكتشف أن الصحراويين السود، سواء في المخيمات التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو أو في الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية، يعيشون في حالة استرقاق. وقد حاولت كل من جبهة البوليساريو والسلطات المغربية تغطية الحقيقة القائلة بوجود الاسترقاق وذلك بسرقة لقطات فيلمه.

٤٢ - واختتم قائلا إنه وجه إنتباه الأمم المتحدة إلى قضية الاسترقاق ولكن المنظمة لم تفعل شيئا بشأنها. وقد وصف أحد مسؤولي الأمم المتحدة الاسترقاق في المخيمات بأنه عادة ثقافية، ومع أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلنت أنه يجب عمل شيء ما، فقد اعتذرت عن الفيلم في رسالة وجهتها إلى رئيس جبهة البوليساريو.

٤٣ - **السيد ميكينا** (المعهد النمساوي المغربي)، قال إن منظمته أوفدت عدة بعثات إلى الصحراء الغربية في عام ٢٠١٠ لمراقبة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، والإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وقد تنقلت البعثات بحرية لمدة بلغت حوالي ستة أسابيع، وأجرت مقابلات مع الصحراويين الذين بقوا في الإقليم ومع لاجئين صحراويين سابقين. ومن تلك المقابلات، كان من الواضح أن الشعب الذي يعيش في الإقليم يتمتع بكل حرية، بما في ذلك حرية التعبير، في حين لم يتمتع السكان في مخيمات تندوف بحرية الحركة وكانوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وفي كثير من الأحيان جرى إخضاعهم للتخويف والتلقين، وكثيرا ما كانت تباع اللوازم الإنسانية مثل الأغذية في السوق السوداء. ونقلا عن لاجئين عائدين، تعمل جبهة البوليساريو الآن ضد إرادة شعبها هي؛ وقيامها في الآونة الأخيرة باعتقال مصطفى سالمى ولد سيدي مولود مثال توضيحي في هذا الصدد. وستعمل جبهة البوليساريو والحكومة الجزائرية كل ما في وسعهما لمنع الذين يعيشون في المخيمات في الإعلان عن الحقيقة بشأن إنتهاكات حقوق الإنسان. وتؤيد أغلبية الشعب الصحراوي على جانبي الحدود إقامة حكم ذاتي على

النحو الذي اقترحه المغرب وترغب في منح اللاجئين مرورا آمنا إلى وطنهم.

٤٤ - **السيد ميلوزا** (رئيس، اللجنة الدولية لاحترام تطبيق الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)، تكلم أيضا بالنيابة عن عدة منظمات أفريقية غير حكومية شريكة معتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف و/أو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، فقال إن تلك المنظمات يساورها قلق بالغ إزاء التزاع الإقليمي في الصحراء، لأن تداعياته الجغرافية والسياسية ستمتد حتما خارج المنطقة إلى بقية أفريقيا. وقد قام ممثلو عدة منظمات غير حكومية أفريقية بزيارة العيون في الآونة الأخيرة لإلقاء نظرة مباشرة على الحالة الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية في المقاطعات الجنوبية للمغرب. ووجدوا، أولا، أنه كما هي الحال في كثير من التزاعات البعيدة والمنسية، تتعرض الحالة لخطر الركود؛ وفي ضوء الأبعاد الأمنية، والجغرافية الاستراتيجية والإنسانية لمسألة الصحراء، يجب أن تمارس الأمم المتحدة وأطراف التزاع المختلفة أكبر قدر من الاجتهاد والإرادة السياسية سعيا للتوصل إلى حل، وبخاصة بالنظر إلى أن الإقليم أصبح منطقة محظورة تمثل أرضا خصبة للإرهاب. وثانيا، لاحظوا أن الاستثمارات المغربية في الصحراء الغربية - في مجالات حيوية من قبيل الصحة، والتعليم، والإمداد بالمياه، والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية يجري القيام بها لفائدة السكان المحليين فقط. وبناء على دعوة من المجتمع المدني المحلي، سافر الوفد أيضا إلى موريتانيا لمقابلة أسر الموريتانيين الذين اختفوا في مخيمات جبهة البوليساريو. وقد أعرب الاتحاد الوطني للمختفين الموريتانيين عن القلق البالغ بشأن ١٦٨ موريتانيا وقعوا ضحايا الاختفاء القسري في المخيمات خارج تندوف وظلت أماكنهم مجهولة.

٤٥ - واختتم قائلا إن القلق يساور بوجه خاص منظمته وشركاؤها بسبب قيام جبهة البوليساريو في عام ٢٠٠٩ باحتجاز مصطفى سلمى ولد سيدي مولود لا لسبب إلا للتعبير عن تأييده للحكم الذاتي كوسيلة سلمية لتسوية التزاع؛ ويدعون المجتمع الدولي إلى إجراء تحقيق مستقل في الحالة على الفور والإعلان عن نتائج تحقيقه. وتحث منظمته وشركاؤها الأطراف على دعم الخطة المغربية للحكم الذاتي، التي لا تتعارض مع حق تقرير المصير؛ ولا يمثل الانفصال الطريق الوحيد للحصول على هذا الحق. ومن الأهمية قبول الحقيقة الواقعة والعمل من أجل الصالح الأكبر للشعب الصحراوي.

٤٦ - **السيد علي** (الاتحاد الإسباني للجمعيات الدينية الإسلامية)، قال إنه يود إدانة الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لمصطفى سلمى ولد سيدي مولود الذي قامت به حركة تحرير نصبت نفسها بدعم من النظام الجزائري. وينبغي عليهما إطلاق سراحه وجميع الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف.

٤٧ - واختتم قائلا إن المغرب يسعى بنشاط للتوصل إلى حل للتزاع من شأنه إنهاء المأزق، ويحظى آخر مقترحاته الذي يعرض الحكم الذاتي الواسع للصحراء بالترحيب في دوائر العالم ومن عدد من الدول التي بدأت سحب اعترافها بالجمهورية العربية الديموقراطية الصحراوية الزائفة. والأزمة الإنسانية في مخيمات تندوف ينبغي أن تجعل منظمات المساعدة الإنسانية تتردد وتحثها على إمعان التفكير في أين تنتهي معونتها الإنسانية، أي، في جيوب قادة جبهة البوليساريو. وفضلا عن ذلك، تشير جميع التقارير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد أقام روابط مع مخيمات تندوف ويستخدمها كقاعدة. وينبغي للجزائر، بوصفها الراعية الرئيسية لجبهة البوليساريو، أن تنهي تعنتها وتدرك أنها لا يمكن أن تستمر في إخفاء حقيقة أزمتها الداخلية الخطيرة والطويلة الأمد.

٤٨ - **السيد تيتزيل**، تكلم بصفته الشخصية كصحفي ألماني مستقل، فقال إن التوصل إلى حل سلمي لنزاع الصحراء الغربية يتطلب من جميع الأطراف العمل معا لإنهاء سنوات معاناة الإنسان التي يتحملها اللاجئون وأسرى الحرب، ناهيك عن تكاليف بعثة الأمم المتحدة إلى الإقليم. والمشاريع الهامة التي ستحقق التقدم الذي تمس الحاجة إليه للمنطقة تتعرقل بسبب النزاع، الذي يعوق أيضا التعاون في منع الإرهاب والهجرة غير القانونية. ومن شأن حل النزاع المساعدة في تهدئة شمال وغرب أفريقيا على حد سواء.

٤٩ - واختتم قائلا إن اقتراح الحكم الذاتي البعيد المدى الذي قدمته الحكومة المغربية ينبغي اعتباره الأساس لمحادثات أخرى، مع الأخذ في الاعتبار مع ذلك أن سيادة المغرب ووحدة أراضيه ليستا محلا للتفاوض. وسيظل الاستقرار في المنطقة مستحيلا ما دام نزاع الصحراء الغربية لم يحل، وبدون الاستقرار لن يمكن تحقيق نمو اقتصادي، الأمر الذي لن يؤدي بدوره إلا إلى تفاقم النزاع. وعلى جميع الأطراف الضالعة في النزاع أن تفهم أن أي حل يتعارض مع المصالح المغربية سيكون مصيره الفشل. ولألمانيا مصلحة قوية في تحقيق الأمن وتحبذ إقامة علاقات ثابتة مع المنطقة بأكملها، التي يتعرض أمنها للخطر بسبب الأنشطة الإجرامية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي النشط في الصحراء. ولا ترغب أوروبا بالتأكيد في استقبال تدفقات هائلة من اللاجئين ناجمة عن تلك العوامل المزعزعة للاستقرار. وطلب إلى اللجنة دعم الخطة المغربية للحكم الذاتي.

٥٠ - **السيدة لورينتي**، تكلمت بصفتها الشخصية كأستاذة قانون في جامعة بوينس آيرس وكواحدة تعرف المغرب وروح تسامحه، فقالت إنها حضرت للتكلم بالنيابة عن آلاف الحصراويين المحاصرين بدون أمل في حالة ليس فيها كرامة ويُستخدمون كرهائن من جانب جماعات سياسية متنكرة في صورة مؤيدين. ويتمثل الطريق الوحيد لإنهاء النزاع الطويل في المغرب العربي في أن تعمل جبهة البوليساريو بصورة عاجلة - من أجل أُناس يموتون يوميا - على إقناع الجزائر بالاتفاق مع المغرب على نموذج الحكم الذاتي، الذي سيشكل المستقبل الاقتصادي للمنطقة. وقد فهم المبعوث الشخصي السابق للأمين العام نفسه أن هذا هو الحل الممكن الوحيد.

٥١ - واختتمت قائلة إن النزاع يرجع إلى رغبة الجزائر في اغتصاب إقليم ينتمي إلى المغرب قانونا. وعاما بعد عام تندد جبهة البوليساريو بإنتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها المغرب ولم يقم عليها دليل لإخفاء محنة الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر. وليس هناك إلا ضحية واحدة، السكان المدنيون الصحراويون، وطرف واحد مذنب، الجزائر، التي تسجن فعليا الصحراويين وترفض السماح لهم بالعودة إلى وطنهم. ومن شأن إحلال السلام الذي طال السعي إلى تحقيقه في المنطقة تقريب اتحاد المغرب العربي المنشود.

٥٢ - **السيد مارين أوريو**، تكلم بصفته الشخصية كصحفي إسباني، فقال إنه مع أن إسبانيا كانت سخية جدا مع جبهة البوليساريو، ولا سيما من جماعة الباسك، التي تقدم المعونة للهياكل الأساسية لمخيمات تندوف، كانت جبهة البوليساريو تعامل إسبانيا دائما كعدو، وتتهمها وتسبها، وتهددها بأعمال انتقامية، بل إنها في أحيانا متكررة هاجمت سفن صيدها في المحيط الأطلنطي - ١٧ هجوما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٦ - وأصابت وقتلت بعض أفراد الأطقم واختطفت آخرين لاحتجازهم في مخيمات تندوف في الجزائر. وتدعي جبهة البوليساريو دائما أن المغرب مسؤول عن تلك الاعتراضات في أعالي البحار، مع أنها كانت خارج الوساطة مع السلطات الجزائرية التي أسفرت عن إطلاق سراح بعض أفراد الأطقم المختطفين من تندوف، ومع ذلك عاما بعد عام يأتي ممثل جبهة البوليساريو إلى اللجنة متشدقا باحترام حقوق الإنسان.

٥٣ - **السيدة حميدة**، تكلمت بصفتها الشخصية كصحراوية، فسألت إلى متى سيظل السكان الصحراويون الذين يعيشون في إقليم الصحراء الغربية الذي يحتله المغرب منتظرين حتى تتحقق العدالة. ويعاني الكثير منهم في السجن ويتعرضون للتعذيب لمطالبتهم بإقامة دولة صحراوية غربية حرة. وطوال ٣٥ عاما ما برح جميع الصحراويين، صغارا وكبارا، يتوقون للحرية ولفرصة لإجراء استفتاء عادل. وقد حضرت لشجب الاحتلال المغربي وإنتهاكات حقوق الإنسان والتمييز الذي يمارسه المغرب ضد الشعب الصحراوي، ولتطالب بالحرية لجميع نشطاء حقوق الإنسان.

٥٤ - **السيد كواترانو** (المرصد الدولي للحقوق)، قال إن منظمته ما برحت ترصد لبضع سنين المحاكمات السياسية للمجاهدين الصحراويين المسالمين في الإقليم الذي يحتله المغرب بصورة غير قانونية. وتعمل القوات المغربية بصورة عنيفة لقمع الصحراويين المطالبين باحترام القانون الدولي وإجراء استفتاء لتقرير المصير. وقد حان الوقت لأن تشجب اللجنة حالات ثلاثة نشطاء صحراويين أُلقي القبض عليهم منذ عام عند عودتهم من مخيمات تندوف، ويجري احتجاز النشطاء الثلاثة في السجن بدون محاكمة، بتهمة ارتكاب جرائم ضد أمن وسلامة الإقليم المغربي التي يُعاقب عليها بالإعدام. وقد أدى الضغط الدولي في الماضي إلى إقناع المغرب بإطلاق سراح المنشقين وينبغي استخدامه الآن لتأمين الإفراج عن النشطاء. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة الآن لضمان حرية التعبير والحرية السياسية للشعب الصحراوي؛ وللقيام بذلك، يجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مخولة لرصد حقوق الإنسان، ويجب أن تكون هناك إدانة واضحة وقوية لسلوك الحكومة المغربية غير القانوني، واللاإنساني والذي عفا عليه الزمن طلبا للولاء من شعب احتل أرضه بصورة غير قانونية.

٥٥ - **السيد كوستوش** (منظمة مناصرة الحق في إقامة الدولة والتحرر)، قال إن المنظمة الجديدة التي يرأسها تسعى إلى إيجاد طريقة لكسر الجمود السياسي والسماح بتقرير مصير الشعب الصحراوي. وليس هناك مجال كبير للتوفيق بين الموقفين المغربي والصحراوي، ولكن قد تؤدي بعض الخطوات الصغيرة إلى الخروج من المأزق السياسي. ويجب على مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية أن تضغط بالتساوي على الجانبين للاعتراف بأن الوضع الراهن غير مقبول؛ وقد سمح الدعم الذي لا يتزحزح من فرنسا والدعم الأقل علانية من الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب برفض مناقشة أي حل يتضمن الاستقلال كخيار. وثانيا، بالنظر إلى أن زيارات لم شمل الأسر التي أذنت بها السلطات المغربية تضفي الشرعية فقط على السيطرة غير القانونية للمغرب على الصحراء الغربية، يجب تنفيذ تدابير جديدة لبناء الثقة توحد بصدق المواطنين الصحراويين والمغاربة، الذين يمكنهم بعدئذ دفع زعمائهم إلى حل الأزمة. وثالثا، يجب إدراج رصد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بغية حماية حقوق الذين تأثروا بالنزاع والسماح للجانبين بالانتقال إلى القضايا السياسية؛ وقد وافقت جبهة البوليساريو بالفعل على السماح بذلك الرصد في مخيمات اللاجئين في تندوف، والحجج التي ساقتها كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بأن حالة حقوق الإنسان في الإقليم الخاضع للسيطرة المغربية آخذة في التحسن لا صلة لها بالموضوع. ورابعا، مع أن الجزائر ليست واحدة من طرفي النزاع المعترف بهما، ينبغي إحضارها إلى طاولة المفاوضات أثناء إجرائها.

٥٦ - واختتم قائلا إنه برغم بلاغتهما، يكاد كل عمل أو الامتناع عن عمل من الأمم المتحدة ومجموعة الأصدقاء يشير إلى مراعاة الموقف المغربي. ومن المريح الإشارة إلى الحقيقة الواقعة السياسية للسيطرة المغربية أو الإشارة إلى أن

خطة الحكم الذاتي تمثل نوعا من تقرير المصير، بيد أن الرضوخ لتلك الحجج والسماح لبلد بالاستيلاء بالقوة على إقليم مجاور من شأنه التخلي عن المُثُل التي قامت عليها الأمم المتحدة.

٥٧ - **السيد كاميرون** (مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين)، قال إن السرعة التي كان يهرب بها اللاجئون من الأوضاع الكارثية في مخيمات تندوف ويعودون إلى وطنهم - وهو ما كان يحدث بشكل متقطع منذ أن أقيمت المخيمات في منتصف السبعينات - بلغت العام الماضي أبعادا غير مسبوقة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فر حوالي ٩٠٠ لاجئ صحراوي واستقروا في الصحراء الغربية، وانضموا إلى ما يقدر مجموعه بحوالي ٠٠٠ ١٤ هارب. أما الذين مازالوا باقين في المخيمات، وهم لا يتعدون خُمس السكان الصحراويين طبقا للبيانات الرسمية للأمم المتحدة، فيحصلون على الدعم من أقاربهم في الخارج.

٥٨ - واختتم قائلا إن إزدهار الصحراء الغربية سيتقوض إذا نجحت الجزائر في تحقيق حظر دولي على جميع الاستثمارات في الإقليم. واستكشاف الموارد الطبيعية للإقليم، الذي يقتصر حتى الآن على قطاعين من النشاط، مصائد الأسماك والفوسفات، لا يتعارض مع القانون الدولي. والمسح الميداني الذي أجرته منظمته للنشاط المتعلق بالفوسفات في المنطقة خلُص إلى أن المحافظة عليه تبرره أساسا الفائدة العائدة على الموظفين المحليين البالغ عددهم ٧٠٠ ٢ موظف. وفي قطاع مصائد الأسماك، يضطلع أيضا موظفون محليون بإدارة حوالي ٩٠ في المائة من الشركات العاملة في المنطقة. ومؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين تدعو مرة ثانية السلطات الجزائرية إلى أن تفي بمسؤوليتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للاجئين وأن تمتنع عن محاولة القيام بصورة نشطة بتقويض الأساس الاقتصادي للسكان الصحراويين في المخيمات وفي إقليم منشأهم على حد سواء.

٥٩ - **السيد فوسيتو**، تكلم بصفته الشخصية وبالنيابة عن رئيس بلدية نابولي، فقال إنه بعد عشر سنوات من التبادل الثقافي مع الصحراويين والزيارات لمخيمات اللاجئين وللصحراء الغربية لجمع الأدلة، تدرك مدينة نابولي الأوضاع المعيشية التي يرثى لها للشعب الصحراوي، وافتقاره للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وعدم قدرته على التعبير عن آرائه والقمع العنيف لقادته السياسيين من جانب المغرب. وإذا لم تنفذ الأمم المتحدة قراراتها عمليا ستكون قد اعترفت بعدم جدوى القانون الدولي، وإذا لم يعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، سيرقى هذا إلى دعوته لاستئناف الكفاح المسلح بدلا من المسار السلمي الذي اتبعه منذ عام ١٩٩١. وسيزداد مستوى العنف في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك من الضروري إجراء الاستفتاء ليتمكن الشعب الصحراوي من اختيار مصيره هو، وفي الوقت ذاته، إضافة رصد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية إلى مهام بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٦٠ - **السيد بناديس**، تكلم بصفته الشخصية وكسيناتور من أوروغواي، فقال إنه استجابة من المغرب لطلب الأمم المتحدة التعاون في البحث عن حل سياسي عادل ودائم للحالة في الصحراء الغربية، اقترح منح الحكم الذاتي للمنطقة الصحراوية في إطار سيادته ووحدته الوطنية. وتضمن المبادرة المغربية لجميع الصحراويين القيام بدور مناسب، بدون تمييز أو استبعاد، في جميع مؤسسات وهيئات المنطقة. ويتمتع الاقتراح بالقدرة على تقديم مستقبل مفعم بالأمل للمنطقة بأكملها. وإنهاء انفصال الشعب الصحراوي، وكفالة تحقيق السلام وتسهيل إقامة مجتمع ديموقراطي قائم على سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وسيكون الشعب الصحراوي قادرا على إدارة شؤونه ديموقراطيا وستكون

المنطقة الصحراوية قادرة على الحصول على التمويل اللازم لتنميتها وسيكفل لها الاشتراك الكامل في الحياة الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية للمغرب. وما إن توافق أطراف النزاع على وضع الحكم الذاتي، سيقدم للشعب المعني للموافقة عليه ومن ثم سيكون متفقا مع مبدأ تقرير المصير. ويدعو المغرب جميع الأطراف إلى الاجتماع في جو من الثقة للتعجيل بالتوصل إلى تسوية. ويظهر اقتراحه رغبته في الدخول في حوار والتزامه بالقانون الدولي. وينبغي الإشادة بالمغرب لتقديمه هذه المساهمة الهامة لتحقيق هدف طال السعى إليه.

٦١ - **السيدة دوفر** (المنظمة المعنية بمراقبة موارد الصحراء الغربية)، قالت إن استغلال المغرب للموارد الطبيعية للصحراء الغربية يتعارض مع التزاماته بموجب القانون الدولي. وفي فتوى صدرت في عام ٢٠٠٢، في الوثيقة S/2002/161، أوضح المستشار القانوني للأمم المتحدة أن المضي في الاستكشاف والاستغلال في تجاهل لرغبات ومصالح شعب الصحراء الغربية من شأنه إنتهاك مبادئ القانون الدولي وأن المغرب، بوصفه السلطة الفعلية الوحيدة القائمة بالإدارة، ملتزم بهذا المبدأ بصورة أكثر صرامة. وعلاوة على ذلك، تأكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام موارده الطبيعية، بأكثر من ١٠٠ قرار للجمعية العامة. ولا يوجد دليل على أنه جرت استشارة الشعب الصحراوي أو ممثليه بشأن استغلال المغرب لتلك الموارد. وفي مقابل الصفقات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الخزانة المغربية، اختار المجتمع الدولي غض نظره عن إنتهاكات حقوق الإنسان الرهيبة. وتحت ضغط من صناعة صيد الأسماك الإسبانية وفرنسا، رضخ الاتحاد الأوروبي للسياسة الواقعية ووقع اتفاقا بشأن مصائد الأسماك مع المغرب شمل ضمنيا مياه الصحراء الغربية. وتدعو منظمتها إلى إنشاء آلية لوضع الإيرادات الآتية من استغلال الموارد الطبيعية للإقليم تحت إدارة دولية لحين التوصل إلى حل لوضع الإقليم.

٦٢ - واختتمت قائلة إن منظمات من قبيل منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية قد دعمت بالوثائق على نطاق واسع تعرض سكان الإقليم المدنيين لانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والضرب، والمحاكمات غير العادلة والتعذيب. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار احتجاز ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان معروفين جيدا و لم يقدموا للمحاكمة حتى الآن. وعلاوة على ذلك، من المثير للقلق أن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ بشأن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية لم يصدر رسميا قط بسبب الضغوط السياسية من فرنسا والمغرب. وتمشيا مع هذا التقرير، تدعو منظمتها إلى تضمين ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية صلاحية لرصد حقوق الإنسان مع نظام إبلاغ مباشر لمجلس الأمن.

٦٣ - **السيد نسو موكي** (المتحدث باسم التحالف الديموقراطي في مجلس نواب غينيا الاستوائية)، قال إن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي سيضع حدا بصورة سلمية وقائمة على التفاوض لنزاع أدى إلى تقسيم الأسر وفرض مشقة على الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تندوف. وانعدام الأمن الواسع الانتشار بسبب النزاع يمكن أن يسمح لمنظمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتسلل إلى منطقة المغرب العربي، والبحر الأبيض المتوسط والساحل. ويمكن اعتبار الحكم الذاتي بمثابة تعبير حديث وديموقراطي عن تقرير المصير يكفل الوحدة الوطنية ويحترم في الوقت ذاته تنوع شعوب أمة بمنح سلطات معينة في إدارة الشؤون المحلية. ويمثل الاقتراح المغربي للحكم الذاتي حلا طموحا وعمليا للنزاع ينصب في مصلحة المجتمع الدولي وشعوب المغرب العربي. وينبغي أن يكون الأساس لمفاوضات تُجرى في المستقبل للتوصل إلى حل سياسي نهائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.